رأسها : « ١ ـ تعليم قيم السلام . ٢ ـ تعليم الاخلاص لاسرائيل مع تأكيد المصالح المشتركة للمواطنين مع تنمية خصوصية العرب في اسرائيل » .

وعن المثقفين العرب خريجي الجامعات الاسرائيلية ، كتبت صحيفة « معريب » : « ان قصة المثقف العربي تبدأ وتنتهي بخيبة الامل . فهو يتعلم ، ولكنه ليس متأكدا من انه سيتمكن من العمل في مهنته ، وسيضطر الى العمل في مهنة لم يتعلمها ولم يرغب فيها . لقد بدل مواضيع دراسته بعد أن أدرك أن السوق الاسرائيلية لن تسمح له بممارسة المهنة التي اختارها في البداية » . ويعطي معهد شيلواح في دراسة عن هذا الموضوع بعض النماذج الحية ، منها أن طالبا عربيا أراد دراسة الهندسة الكيماوية ولكنه استبدلها بدراسة الصيدلة « لان اولئك الذين درسوا هندسة كيماوية لم يجدوا عملا » . لماذا ؟ « يقولون ان كل شيء بسبب الامن . هناك شاب عربي خريج فرع الهندسة الكيماوية قبل للعمل في مصنع « اليانس » . وبعد مرور شهر ، أخبروه أنهم ليسوا بحاجة الى مهندس كيماوي في المصنع » . ويروي الطالب ذاته انه أراد بعد التخرج من المدرسة الزراعية أن يجمع مالا ليكمل دراسته الجامعية ، فقيل له ان عليه الحصول على موافقة الشرطة « وفي الشرطة أبلغني البوليس انه يريدني أن أكون مخبرا ، أي أن أتجسس على كل عربي أعرف أنه يساري . فمن يريد الحصول على مركز أو وظيفة يجب أن يتخلى عن ضميره » .

حتى الاسرائيليون الذين يدعون بأن تطور المجتمع العربي في اسرائيل « لا مثيل له في العالم » ينكبون الآن على محاصرة مظاهر الاستياء والرفض التي يبديها الشباب العربي في اسرائيل ، الامر الذي يحصر « معالم هذا التطور النادر » في النطاق الدعائي . ويقول أحد خبراء الشؤون العربية في الحكومة الاسرائيلية كما نشرت صحيفة « معريب » : « في الثمانينات ستكون احدى مشاكل اسرائيل الاساسية هي كيفية الحيلولة دون انفجار خيبة أمل ٣٠٠ الف شاب عربي مثقف ، على نطاق واسع ومقلق ، وكيفية دفعهم الى التعايش مع المجتمع اليهودي » . ونشرت الصحافة الاسرائيلية ردود فعل طلبة عرب في جامعة القدس على اشتراك مواطنين عرب في التنظيم السري الذي كشف مؤخرا قولهم : « ان التجسس والرغبة في المس بالدولة هما رد فعل على أعمال الظلم والتمييز التي تمارسها السلطات الاسرائيلية . وهي رد فعل على أعمال النهب في المناطق المحتلة » .

وحين تتحدث الدعاية الاسرائيلية عن تطور المجتمع العربي في اسرائيل « الذي لم يشهد مثله مجتمع آخر في العالم » ، ثم يدهشها بروز مظاهر الاستياء والرفض من العرب الذين ينكرون « هدية الحرية والتقدم الاسرائيلية » تدلل على ذلك بقولها ان مصدر الاستياء المعقول الوحيد ـ وهو الحكم العسكري ـ قد زال . فهل زال الحكم العسكري عن العرب حقا ؟ لم يحدث الا تغيير البزة . فبعد حملة الاعتراض الواسعة على تسلط الحكم العسكري وتكبيله الحريات الاولية للمواطنين وتدخله في تفاصيل حياتهم ، اضطرت الحكومة الاسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء السابق ، الى اعلان تخفيفات في هذا الحكم وصفتها بأنها الغاء له . وما جرى في الحقيقة هو نقل صلاحيات تنفيذ مبادىء هذا الحكم من الجيش الى البوليس السياسي . ولكن القاعدة القانونية التي يقوم عليها الحكم العسكري ما زالت على حالها ، وهي أنظمة الطوارىء . وما زالت تشكل سندا قانونيا لشرعية القمع والانتقام السياسي . ولا تستخدم الا ضد المواطنين العرب . بناء على هذه القوانين لا يزال من حق البوليس الاسرائيلي أن يعتقل الناس بلا محاكمة . ومن حقه أن يمنعهم من مغادرة أماكن سكنهم ومنازلهم . ومن حقه أن ينفيهم . ومن المفارقات المدهشة ، ان زعماء المؤسسة الاسرائيلية الآن كانوا قد أطلقوا على هذه الانظمة ، قبل قيام اسرائيل ، نعوتا لو استخدمها غيرهم الان ليصف بها الانظمة ذاتها لاتهموه باللاسامية . لقد وصفوها بالنازية يوم كان الانتداب البريطاني يستخدمها ضدهم .